# الأزمة الصومالية وأثرها على أمن البحر الأحمر والمحيط الهندي ( القرصنة نموذجا )

د. عبد القادر معلم محمد جيدي

جامعة أفريقيا العالمية
مركز البحوث والدراسات الإفريقية

**مستخلص الدراسة**

مر على انهيار الحكومة المركزية في الصومال منذ يناير عام ١٩٩١م ثلاثة عقود، ولا زالت حلقات تلك الأزمة سواء على المستوى المحلي والإقليمي والدولي ماثلة حتى الآن. إذ أن الصومال يحتل موقعا استراتيجيا مهما في منطقة القرن الإفريقي وفي منطقة حوض النيل. فالقرن الإفريقي يعرفه كثير من الباحثين بأنه المنطقة التي يعيش فيها الصوماليون حقيقة، كما أن الصومال يطل على البحر الأحمر بطول أكثر من ألف كيلو متر. ولكل من القرن الإفريقي والبحر الأحمر أهميته الإقليمية والدولية، وهذا ما يجعل للصومال أهمية جيو استراتيجية خاصة، لأنه يمتلك أطول ساحل في إفريقيا، على المحيط الهندي (٢٢٠٠ كلم) والبحر الأحمر ( ١١٣٣ كلم ).

إن موقع الصومال الاستراتيجي جغرافيا وسياسيا واقتصاديا وأمنيا، جعلها مطمعا للقوى الاستعمارية الأوروبية قديما، ومثار إغراء لجيرانها لأخذ حصتهم منها، فأصبحت النتيجة تقسيم الأراضي الصومالي إلى خمسة أجزاء من أجل نهب ثرواته وخيراته وإعاقة أبنائه عن الاستقرار. ونالت اثنتان من تلك الأجزاء استقلالهما وحققا الوحدة بينهما تحت اسم جمهورية الصومال.

والبحر الأحمر له أهمية كبرى من ناحية الأمن القومي بصفة عامة، وأمن البلدان العربية والإفريقية المشاطئة للبحر الأحمر سلما وحربا.

تهدف الدراسة إلى تعريف كل من منطقتي القرن الإفريقي والبحر الأحمر مع تناول الأهمية الجيواستراتيجية لهاتين المنطقتين. وتركز الدراسة على قضية القرصنة في المياه الصومالية وأسباب نشأتها وتطورها، وأثرها على الصومال وعلى أمن منطقة البحر الأحمر والمحيط الهندي في ظل المتغيرات والمهددات المحلية والإقليمية والدولية التي تتعرض لها منطقة البحر الأحمر.

تأخذ الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل قضية القرصنة وأسبابها ومآلاتها في المنطقة .

**Abstract:**

Three decades have passed since the collapse of the central government in Somalia since January 1991, and the episodes of that crisis, whether on the local, regional and international levels, are still present. As Somalia occupies an important strategic position in the Horn of Africa and in the Nile

Basin region. The Horn of Africa is known by many researchers as the region in which the Somalis really live, and Somalia overlooks the Red Sea with a length of more than a thousand kilometers. Both the Horn of Africa and the Red Sea have regional and international importance, and this makes Somalia a special geo-strategic importance, as it has the longest coast in Africa, on the Indian Ocean (2,200 km) and the Red Sea (1,133 km).

The strategic location of Somalia geographically, politically, economically and security, made it coveted by the European colonial powers in the past, and provoked a temptation for its neighbors to take their share of it, and the result became the division of Somali lands into five parts in order to plunder its wealth and goods and impede its children from stability. Two of those parts gained their independence and achieved unity between them under the name of the Somali Republic.

The Red Sea is of great importance in terms of national security in general, and the security of the Arab and African countries bordering the Red Sea is peace and war.

The study aims to define each of the Horn of Africa and the Red Sea regions while addressing the geostrategic importance of these two areas. The study focuses on the issue of piracy in Somali waters, the causes of its origin and development, and its impact on Somalia and on the security of the Red Sea and the Indian Ocean in light of the local, regional and international changes and threats to which the Red Sea region is exposed.

The study takes the descriptive and analytical approach to describe and analyze the issue of piracy, its causes and consequences in the region.

## الموقع الجغرافي للصومال وأهميته

تشكلت جمهورية الصومال من القسمين الجنوبي والشمالي اللذين نالا استقلالهما في يوليو عام ١٩٦٠م، من الاستعمار الذي جزأ الشعب الصومالي إلى خمسة أجزاء. ويقع الصومال « بين دائرتي عرض ١٢ شمالا، و٢ جنوبا،... بمساحة تبلغ (٦٣٧,٦٥٧) كم ٢»[١]، وتمتد حدوده من جهة الشمال مع خليج عدن والبحر الأحمر، وجمهورية جيبوتي، ومن الشرق والجنوب الشرقي المحيط الهندي، ومن الغرب إثيوبيا، ومن الجنوب الغربي كينيا.

أما الموقع الجغرافي للشعب الصومالي فهو يحتل بمنطقة شاسعة في القرن الإفريقي، « تمثل شبه جزيرة مثلثة الشكل، تمتد من خليج تاجورة على ساحل البحر الأحمر، مارة بخليج عدن حتى رأس عسير،(جاردفوي)

ومنهـا عـبر المحيـط الهنـدي إلى الجنـوب حتـى مصـب نهـر تانـا في كينيـا، ثـم تتجـه شـمالا عـبر الحـدود الغربيـة لمنطقـة هـرر حتـى السـاحل المحـاذي لمنطقـة بـاب المنـدب. وتقـدر مسـاحة هـذه المنطقـة بمليـون ونصـف كيلـو مـتر مربـع»[٢]. )

تشـمل هـذه المنطقـة أراضي الصومـال الكبـير التـي يقطنهـا الصوماليـون في القـرن الإفريقـي، والتـي تـم تقسـيمها بـين القـوى الاسـتعمارية في نهايـة القـرن التاسـع عـشر إلى خمسـة أجـزاء

**الحدود البرية والبحرية:**

الصومـال لـه حـدود بريـة بطـول ( ٢٣٤٠) كـم، تفصلهـا عـن كل مـن جيبوتي بمسـافة (٥٨) كـم، وإثيوبيـا بمسـافة (١٦٠٠) كـم، وكينيـا بمسـافة (٦٨٢) كـم. [٣]. في حـين يمتلـك الصومـال أطـول السـواحل عـلى مسـتوى القـارة الإفريقيـة، إذ يطـل خليـج عـدن والبحـر الأحمـر بسـاحل يبلـغ طولـه قرابـة (١٢٠٠)كـم، كمـا يطـل على المحيـط الهنـدي بسـاحل يبلـغ طولـه بـــ (٢٢٠٠)كـم، كمـا تمتـد الميـاه الإقليميـة الصوماليـة إلى (٢٠٠) ميـل بحـري داخـل ميـاه المحيـط الهنـدي.[٤] وتسـاوي المسـاحة المائيـة التـي تمتلكهـا جمهوريـة الصومـال بـــ « ثلاثـة أضعـاف المسـاحة البريـة للصومـال، إذ تصـل بحـوالي ١,٨ مليـون كـم٢»[٥]

**أهمية الموقع:**

إن موقـع الدولـة الجغـرافي، هـو الـذي يضعهـا في قلـب حركـة الأحـداث السياسـية، تؤثـر فيهـا وتتأثـر بهـا، والموقـع هـو الـذي يضـع الدولـة عـلى الهامـش البعيـد عـن مـسرح الأحـداث السياسـية، تسـتمع إليهـا عـن بعـد، ولا تـكاد تتأثـر بهـا. وقـد يكـون للموقـع الجغـرافي وزن وأهميـة ، تنعكـس آثـاره المبـاشرة عـلى وجـود الدولـة، وعـلى الـدور الفاعـل الإيجابـي أحيانـا، أو السـلبي أحيانـا أخـرى.

ويتميـز الصومـال بموقـع جيوبوليتيكـي فريـد في منطقـة القـرن الإفريقـي ، فهـو متاخـم لـكل مـن منطقـة البحـر الأحمـر والمحيـط الهنـدي ، كمـا يقـع في نقطـة لقـاء قارتـي إفريقيـا مـن الغـرب وآسـيا مـن الـشرق ، ويـشرف عـلى البحـر الأحمـر الـذي يربـط المحيـط الهنـدي بالبحـر الأبيـض المتوسـط بواسـطة مضيـق بـاب المندب ، وهـذا الموقـع « ربـط آسـيا بإفريقيـا عـن طريـق الموجـات البشريـة الزاحفـة مـن شـبه الجزيـرة العربيـة إلى قـارة إفريقيـا قبـل وبعـد انهيـار سـد مـأرب في منتصـف القـرن الخامـس الميـلادي» [٦] كمـا يعـد الصومـال مدخـلا لدعـوة الإسـلام وحركتـه في شرق إفريقيـا . وعليـه فالمنطقـة هـذه عبـارة عـن « حلقـة اتصـال بـين الأقطـار المطلة عـلى بحـر العـرب والمحيـط الهنـدي والظهـير الإفريقـي. كمـا تعـد ملتقـى البحـار والمحيطـات»[٧] في آسـيا وإفريقيـا؛ إذ أن بحـر العـرب يندمـج مـع المحيـط الهنـدي، وخليـج عـدن يتداخـل مـع البحـر الأحمـر.

**استقلال الصومال:**

تعـرض الصومـال أبـان الهجمـة الاسـتعمارية الأوروبيـة إلى التقسـيم الجائـر،

وتم تقسيم أراضيه إلى خمسة أجزاء ، وهي الصومال الفرنسي والصومال الإيطالي والصومال الانجليزي، واقتطعت إثيوبيا إقليم الصومال الغربي أو»الأوجادين». والإقليم الخامس هو إقليم المعروف ب (أنفدي) والذي ضمه الانجليز لكينيا ويعرف الآن بالمقاطعة الشمالية الشرقية في كينيا.[٨] وبعد أن نال إقليمان من الأقاليم الصومالية الخمسة الاستقلال(عام ١٩٦٠) كونا جمهورية الصومال. وهذان الإقليمان هما: الصومال الإيطالي في الجنوب والصومال البريطاني في الشمال. وقد بذلت الدولة الصومالية الوليدة جهودا كبيرة في تحرير باقي الأقاليم الصومالية من الاستعمار.

**عدد السكان:**

أجرى مكتب الأمم المتحدة الخاص بالسكان بالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالحكومة الصومالية، عام ٢٠١٣-٢٠١٤م أول تقدير لتعداد السكان في الصومال منذ أكثر من أربعة عقود. وبناء على هذا التعداد قدر عدد السكان بجمهورية الصومال بأقاليمها الـ ١٨ قبل عام ١٩٩١م بـ ١٢,٣ مليون نسمة.[٩] يوضح هذا التعداد السكاني الأخير للصومال على أن أكثر من ثلاثة أرباع الشعب الصومالي هم تحت سن الثلاثين سنة، وأن ٤٦٪ من السكان في الصومال هم تحت سن ١٥ عاما [١٠]، مما يدل على أن المجتمع الصومالي هو مجتمع شبابي.

وقد بلغ معدل الزيادة الطبيعية في السكان ما بين ( ٢,٥٪ - ٢,٨٪). وبلغت نسبة السكان في المناطق الحضرية قرابة (٣٧٪) من مجموع السكان في عام ٢٠٠٩م، في حين بلغت نسبة كنسبة مئوية من مجموع سكان الصومال في عام ٢٠٠٩م قرابة (٥٠,٤٪)، كما بلغت نسبة السكان النشطين اقتصاديا قربة (٣,٦٣١) مليون نسمة، منها (٣٩,١٪) من النساء في عام ٢٠٠٩م [١١].

أما معدل البطالة فهو يصل حسب تقارير البنك الدولي عام ٢٠٠٢م إلى (٤٧,٤٪) من عدد سكان البلاد، منها (٦٥,٥٪) في الحضر، و(٤٠,٧٪) في الريف [١٢]. الفاقد التعليمي والتربوي للأطفال الذين بلغوا سن الدراسة يبلغ ٧٧٪ في الصومال ككل، ويبلغ هذا الفاقد في العاصمة مقديشو أكثر من ٩٠٪ [١٣]

**منطقة القرن الإفريقي وأهميتها:**

يعرف القرن الإفريقي بأنه «المنطقة التي يسكنها الصوماليون أساسا وإن تعددت أوطانهم» [١٤] في كل من جمهورية الصومال وجمهورية جيبوتي والمناطق الجنوبية الشرقية لإثيوبيا ( الصومال الغربي أو الأوجادين)، والأجزاء الشمالية الشرقية لكينيا ( أنفدي). والقرن الإفريقي هو» ذلك البروز الناتئ من اليابسة، على شكل قرن، والذي يشق الماء شطرين، الشمالي منه يشكل البحر الأحمر، والجنوبي منه يشكل المحيط الهندي وخليج عدن، ويمتد داخل القارة الإفريقية ليشمل كلا من الصومال وجيبوتي

وأرتيريا وإثيوبيا».[١٥] ويضم القرن الإفريقي دولا أخرى تتبادل علاقات التأثير والتأثر، مثل السودان وكينيا ويوغندا. وعند التوسع في المفهوم الجيوبولتيكي للقرن الإفريقي، «فإن الجمهورية اليمنية تعتبر جزءا منه، بحكم موقعها في منطقة جنوب البحر الأحمر، فهي تشكل مع القرن الإفريقي رقعة جغرافية واحدة»[١٦]، لاسيما أن اليمن تقع على الشاطئ الشرقي لمضيق باب المندب، والذي يشكل همزة وصل بين اليمن وبين تلك المنطقة. فالقرن الإفريقي يستمد أهميته كذلك، نسبة لجواره اللصيق للبحر الأحمر الذي يمثل أهمية كبيرة للتجارة العالمية وقرب المنطقة للخليج العربي الغني بالنفط.. على هذا الأساس أصبحت منطقة القرن الإفريقي محور اهتمام القوى المحلية والإقليمية والدولية التي تسعى لبسط سيطرتها ونفوذها في تلك المنطقة، منذ العهود الاستعمارية وحتى اليوم. والقرن الإفريقي كانت له أهمية سياسية واقتصادية واستراتيجية منذ عصر بعيد حين عرف سكان المنطقة يربط الساحل الأسوي من شبه الجزيرة العربية وبين الساحل الإفريقي إلى قلب القارة الإفريقية، كما عرفوا قيمة الربط بين المحيط الهندي والبحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط، كأقصر طريق للملاحة والتجارة وبالتالي للنفوذ السياسي، وهذا ما دفع الفرنسيين إلى حفر قناة السويس عام ١٨٦٩م لتربط البحر الأحمر بالبحر الأبيض المتوسط مختصرين طريق الرجاء الصالح إلى الغرب بمقدار ثلثي المسافة [١٧]. أما باب المندب فيتحكم بكتلة استراتيجية واحدة تشمل البحرين الأحمر والمتوسط والخليج العربي، ويتوسط المسافة بين منابع النفط وقناة السويس.

## أهمية البحر الأحمر

مثل البحر الأحمر منذ القدم حلقة وصل بين الحضارات التي قامت بمحاذاة سواحله من الشمال إلى الجنوب، ومن الشرق إلى الغرب، فمن حضارات اليمن القديمة وأرض الشام إلى حضارات حوض النيل وبلاد القرن الإفريقي. وهو يمثل اليوم جسر عبور بين أوروبا وشمال إفريقيا المطلتان على البحر الأبيض المتوسط وبين جنوب وجنوب غرب آسيا وشرق إفريقيا المطلة على المحيط الهندي، حيث تنتقل سفن البضائع التجارية وناقلات النفط والغاز وسفن النقل والسياحة والصيد... بل وحتى السفن والقطع الحربية الغازية، فقد وجدت في البحر الأحمر أقصر طريق [١٨]. وقد وجد البحر الأحمر أهميته في العصر الحديث من افتتاح قناة السويس عام ٩٦٨١م. ولعل أنهم نقطتين استراتيجيتين فيه هما قناة السويس ومضيق باب المندب؛ لأنهما تتحكمان في دخول السفن وخروجها منه، وهما لذلك بوابتاه الأمنيتان.

## أهمية القرن الإفريقي والبحر الأحمر بعد حرب اليمن:

ازدادت أهمية منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر بعد قيام حرب اليمن وجلب الحوثيين لإيران في المنطقة وتهديدهم للملاحة الدولية للبحر الأحمر ومنطقة باب المندب، كما أن روسيا أبدت تطلعها ورغبتها لإنشاء قاعدة بحرية لها في مدينة بربرة الواقعة في

خليج عدن، في منطقة أرض الصومال بشمال الصومال من أجل توفير الخدمات اللوجستية لسفنها، أسوة بوجود الولايات المتحدة والصين في جيبوتي القريبة منها، وهو ما ترفضه الولايات المتحدة [١٩]، وكانت هنالك اتفاق بين الإمارات وإثيوبيا جمهورية أرض الصومال التي أعلنت انفصالها عن الصومال من طرف واحد لإدارة ميناء بربرة بواسطة شركة موانى دبي الإماراتية بحصة 51%،على أن تأخذ إثيوبيا 19%، وأن تحصل أرض الصومال على 30%، بالإضافة إلى إنشاء قاعدة إماراتية في مدينة بربرة، وهو ما رفضته الحكومة الفيدرالية جملة وتفصيلا لكونها لم تكن طرفا في هذه الاتفاقية وأن ذلك يجرح سيادة الصومال.

وفي التاسع عشر من يناير ٢٠٢٠م أعلن في الرياض تكتل لثمانية دول عربية وإفريقية تطل على البحر الأحمر وخليج عدن، وهي: السعودية، ومصر، والأردن، والسودان، وجيبوتي، واليمن، والصومال وإريتريا، على أن يكون مقر المجلس الجديد في العاصمة السعودية الرياض.

ومن أهدف هذا التكتل الأساسية التنسيق والتشاور حول هذا الممر المائي الحيوي الذي يمثل أهمية اقتصادية وتجارية واستثمارية للاقتصاد العالمي بأكمله،[٢٠] باعتبار البحر الأحمر المعبر الرئيسي للتجارة العالمية بين دول شرق آسيا وأوروبا. وأشار الوزير الصومالي إلى أن الأخطار والتحديات التي تواجه الدول الأعضاء في هذا المجلس متشابهة ومترابطة، وأبرزها القرصنة، والإرهاب، والهجرة غير الشرعية، وتهريب السلاح، والتلوث البحري.[٢١] وقد استغرقت جهود إطلاق هذا التكتل لأكثر من سنة، حيث بدأت جهود إنشائه منذ عام ٢٠١٨م. وهناك تكتل ثلاثي آخر يتشكل في منطقة القرن الأفريقي يضم إثيوبيا والصومال وإريتريا، قد يكون ذلك بداية لتكتل كبير لدول الإيقاد والقرن الإفريقي ككل. كل ذلك يعد مؤشرا لجذب الصراعات الإقليمية والدولية في منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر لأهميتهما..

## القرصنة في المياه الصومالية

الحكومة المركزية التي بناها الصوماليون عام ١٩٦٠م بعد صراع مرير مع الاستعمار، انهارت عام ١٩٩١م، وعانت البلاد بعد ذلك من آثار الحرب الأهلية التي شملت الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والاستقرار السياسي وسيادة الصومال على إقليمها لثلاث عقود.، ويمكن تقسيم الأحداث الرئيسة خلال هذه العقود الثلاث على النحو التالي:

١. فترة الحرب الأهلية التي سادت فيها الفصائل المسلحة وغابت الحكومة
٢. المركزية، وذلك في الفترة ما بين ١٩٩١/م-٢٠٠٠م.
٣. بداية عهد الحكومات الانتقالية، وذلك في الفترة ما بين ٢٠٠٠م إلى ٢٠١٢م
٤. فترة حكومات ما بعد عهد الانتقالية، والذي بدأ منذ عام ٢١٠٢م إلى ٢٠٢٠م.

### خلفية تاريخية:

برزت القرصنة البحرية عالميا طوال العصور القديمة ومنذ عصر ما

قبل التاريخ حيث كان الإنسان يرتاد ركوب البحار منذ آلاف السنين. وقد جاءت الإشارة إلى وجود القرصنة البحرية في القرآن الكريم بوصفها إحدى صور الاعتداء على السفن في سورة الكهف، في قصة سيدنا موسى مع العبد الصالح، في قوله تعالى: « وكان وراءهم ملك يأخذ كلّ سفينة غصبا»(٢٢)؛ ما يدل على وجود أعمال غير مشروع تعترض الملاحة ووسائل النقل في البحر منذ ذلك التاريخ.

**تعريف القرصنة:**

درس الباحثون هذه الطاهرة من عدة أوجه ووضع كل منهم تعريفا لها وفقا للخلفية العلمية التي يتمتع بها عوض عن مجال اهتمامه كباحث، ومن ثم جاءت عدد من التعاريف للقرصنة البحرية، وهي:

أ. التعريف الأول: القرصنة البحرية هي « ارتكاب عمل أو أكثر من أعمال العنف ضد الأشخاص والأموال في أعالي البحار»[٢٢]

ب. التعريف الثاني: تعرف القرصنة البحرية على أنها « اعتداء مسلح تقوم به سفينة في أعالي البحار دون أن يكون مصرحا بذلك من جانب دولة من الدول، ويكون الغرض منه الحصول على مكاسب مالية باغتصاب السفن أو البضائع أو الأشخاص»[٢٣].

ج. التعريف الثالث: تعرف القرصنة كذلك بأنها « كل عمل غير مشروع من اعمال العدوان يرتكبه أشخاص على ظهر سفينة خاصة في البحار العامة أو يحاولون ارتكابه ضد أشخاص أو ممتلكات على ظهر سفينة أخرى أو ضد السفينة الأخرى نفسها بقصد السلب والنهب[٢٤].

د. التعريف الرابع: تعرف القرصنة بأنها « كل اعتداء يقع في عرض البحر مستهدفا سلب ونهب السفن أيا كانت جنسيتها أو خطف وسلب الموجودين عليها أو الأمرين «[٢٥]

فكل أعمال العنف والإكراه التي تم تناولها التعريف والموجهة ضد السفن لابد وأن تكون غير مشروعة ، أما إذا تم التعامل ضد إحدى السفن طبقا للقانون وفي إطار التدابير الخاصة بمكافحة الاتجار غير المشروع مثل المخدرات أو الاتجار بالبشر، أو إطار أعمال الدفاع الشرعي ، أو غيرها من الأفعال التي تقرها قواعد القانون الدولي، فإنها لا تدخل في إطار الأعمال المكونة لجريمة القرصنة البحرية.

أما الأعمال المنوعة فيدخل فيها احتجاز السفينة ومن عليها بالإكراه، وإجبارها على السير في وجهة معينة، أو احتجازها إلى حين قيام المسؤولين عنها بدفع فدية معينة أو تنفيذ مطالب خاطفيها[٢٦]. أما أعمال السلب، فهي التي تتم ضد ما تحمله السفينة من أموال وبضائع.

## أسباب ظهور القرصنة في المياه الصومالية:

من أبرز الأسباب التي أدت إلى ظهور القرصنة في المياه الصومالية ما يلي:

١. غياب الحكومة المركزية وفشل زعماء الحرب في تسوية الأزمة السياسية في الصومال لأكثر من عقد ونصف من الزمان، مما حول الصومال إلى كيان ضعيف وأرض مشاع تنتهك حرمة سواحلها ومياهها الإقليمية، وتسرق ثرواتها في حين أن الوضع الداخلي تحول إلى انهيار كافة المرافق الحيوية للدولة، وتفتت أركان الدولة فيما بين صراعات سياسية داخلية وأطماع دولية وإقليمية مما أدى إلى « عدم قدرة الصومال على السيطرة على سواحلها الممتدة على خليج والبحر الأحمر والمحيط الهندي، وأدى إلى استفحال هذه الظاهرة، حتى أصبحت هذه المنطقة من أكثر مناطق العالم خطورة وتهديدا لسلامة الملاحة الدولية؛ لا سيما أن للصومال سواحل بحرية هي الأطول على القارة الإفريقية» [٢٧]، والتي تحتاج إلى قدرات عسكرية وأمنية مؤهلة وقادرة على حماية السفن التي تمر في هذه المنطقة الحيوية من العالم وضمان سلامتها.

٢. **تدهور الأوضاع الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي** أدى إلى عدم وجود خطة اقتصادية أو اجتماعية وترك الأمور للظروف الطبيعية والأوضاع القبلية العشائرية، ومع اجتناح مياه تسونامي شرق آسيا العارمة وما صاحبها من تدمير مناطق ساحلية واسعة في الصومال عام ٢٠٠٤م ازدادت الأمور الاقتصادية والحالية المعيشية سوءا.

٣. **اعتداءات الشركات الأجنبية وتدميرها لزوارق الصيد الصومالية:**

إن كثيرا من هؤلاء القراصنة كانوا في الأصل صيادين، وكانت مهنة صيد الأسماك مورد رزقهم الأساسي، وتغير وضعهم بعد أن دخلت زوارق صيد كبيرة في المياه الصومالية ودمرت زوارق الصيادين الصوماليين الصغيرة وقطعت شباكهم، ودمرت كل معدات الصيد التي يملكونها، مما أغضب الصيادين. ومن هنا بدأت قصة القرصنة التي بدأت كنشاط دفاعي ضد زوارق الصيد الأجنبية الكبيرة التي كانت تمارس نشاطها في المياه الصومالية إلى تجارة غير شرعية. فبعد أن خسر الصيادون الصوماليون مصدر رزقهم، تحولوا إلى امتهان القرصنة، فبدأوا باحتجاز البواخر وركابها سعيا للحصول على فدية[٢٩].

لقد كثرت شكوى سكان السواحل وطلب مساعدتهم على وضع حد لممارسات سفن الصيد الأجنبية التي لا قبل لهم بها دون استجابة من المجتمع الدولي، فقد بلغت عدد سفن الصيد الأجنبية في المياه الصومالية عام « ٢٠٠٥م بحوالي ٧٠٠ سفينة، تقوم بالصيد غير المشروع» [٣٠]، مما دفع الشباب الصومالي برغبة الانتقام، فحاولا مطارة هذه السفن باستخدام زوارق سريعة وبناطق آلية مما يدافعون بها عن أنفسهم؛ وإذا حدث أن اقتربت السفن الكبيرة إلى الشواطئ بحيث تحرم قوارب الصيادين المحليين من رزقهم اليومي فإنهم يضطرون عندئذ لمقاومتها، في مقابل ذلك كانت لسفن الصيد الكبيرة تواجههم بعنف.

٤. نهب ثروات الصومال البحرية وإلقاء النفايات السامة في المياه الصومالية:

لقد أصبحت المياه الصومالية محط سفن الصيد الكبيرة التي « تمارس الصيد باستخدام معدات الصيد المحظورة عالميا، بما فيها الشبكات ذات الفتحات الصغيرة جدا والنظم المتطورة للإضاءة تحت الماء لجذب الأسماك إلى الفخاخ والتجريف المحرم دوليا والشباك الخيشومية التي تقضي على مصائد الأسماك الشاطئية مما يعرض الموارد البيلوجية لخطر انهيار يؤثر على المدى الطويل على الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات الساحلية، فقد جرى نهب جواد البحر وسمك القرش والموار الأخرى الثمينة. ويقدر ما جرفته هذه السفن من الشواطئ الصومالية ( ٢٥٠٠٠) طنا سنويا» [٣١].
وأوضحت صحيفة بوسطن غلوب الأميركية -في عددها ليوم ١٥ أبريل/نيسان ٢٠٠٩- أن هنالك سببان مباشران ساهما في نشوء القرصنة الصومالية، وذكرت أن أولهما هو الإحباط الاقتصادي والغضب الذي يشعر به الصوماليون تجاه شركات الصيد الأجنبية وخاصة الأوروبية منها؛ والتي تقوم بنهب خيرات المياه الإقليمية للصومال بما قيمته ٣٠٠ مليون دولار أميركي سنويا من أسماك التونة والروبيان وغيرها من ثروات البحر، تاركة الصيادين المحليين يتضورون جوعا وبلا عمل. وأما السبب الثاني فيعود لغضب الصوماليين جراء ما جلبه إعصار تسونامي ٢٠٠٥ إلى السواحل الصومالية من براميل تتسرب منها مواد كيميائية وصناعية مشعة ونفايات خطيرة ومحرمة دوليا، ألقتها في المياه الصومالية شركات وعصابات جريمة دولية مما أدى إلى اختفاء أنواع كثيرة من الأسماك [٣٢].

**٥. استباحة سواحل الصومال بإلقاء النفايات السامة فيها:**

مثلت جريمة إلقاء النفايات السمامة والنووية على سواحل الصومال لإلقاء قمامة أوروبا في أعماقه حيث تخلصت الشركات الأوروبية من النفايات الخطرة بالصومال، مثل نفايات اليورانيوم المشع والمعادن الثقيلة كالزئبق والكاديوم والنفايات الصناعية والكيميائية ونفايات المستشفيات[٣٣]. ولم يحرك المجتمع الدولي ساكنا لوقف هذه الجرائم؛ مما أغضب الصوماليين وضاعف من معاناة بلادهم.

6.ويرجع البعض تزايد أعمال القرصنة والسطو المسلح ضد السفن قبالة سواحل الصومال بالإطاحة بسلطة اتحاد المحاكم الإسلام (UIC)، التي جاءت إلى السلطة في عام ٢٠٠٦م، واستطاعت فرض سيطرتها على معظم الإقليم الصومالي وحققت ما لم تستطع تحقيقه العديد من الدول الخارجية [٣٤] التي تدخلت بالشأن الصومالي؛ ففي أثناء الفترة القصيرة التي تولى فيها اتحاد المحاكم الإسلامية انخفضت أعمال القرصنة بشكل ملحوظ نتيجة لما اتخذته هذه السلطة من إجراءات لمحاربة الظاهرة.

7.وقد كان لعدم اهتمام المجتمع الدولي بإيجاد حل للمشكلة الصومالية الأساسية أن أصبحت

البيئة مناسبة لظهور هؤلاء القراصنة وتطوير أنشطتهم، حتى تمكنوا بالفعل من اختطاف بعض السفن التجارية العملاقة، وهي على بعد مئات الأميال من السواحل الصومالية [٣٥]، الأمر الذي يبرهن على مدى التطور الهائل في الإمكانات الفنية والتقنية التي يمتلكها هؤلاء القراصنة، والتي تجعلهم مصدر تهديد دائم، ومستمر لحركة الملاحة الدولية في الممرات البحرية الواقعة قبالة السواحل الصومالية، في خليج عدن والمحيط الهندي والبحر الأحمر.

## عمليات القراصنة والفدية التي كانوا يفرضونها على السفن:

بناء على الأنشطة غير المشروعة التي تقوم بها السفن الأجنبية في المياه الصومالية من صيد غير قانوني وإلقاء للنفايات، وردود أفعال للقراصنة التي بدأت بمحاربة سفن الصيد ثم تحولت إلى قبض السفن التجارية وطلب الفدية منها؛ مما جعل الممر البحري قبالة السواحل الصومالية في خليج عدن والمحيط الهندي واحدا من أخطر الممرات البحرية في العالم.

يعبر المياه الصومالية سنويا حوالي ٢٠,٠٠٠ سفينة. وفي عام ٢٠٠٨ بلغت هجمات القراصنة ذروتها حيث تم احتجاز ٤٢ سفينة، وتلقى القراصنة ما يقدر بـ ٣٠ مليون دولار كفدية.[٣٦]، وبلغ عدد البحار المختطفين في العالم حوالي ٨٨٩ بحار، ٨١٥ منهم تم اختطافهم في الصومال. وقتل في ذلك العام ١١ بحارا، بينما يعتبر ٢١ آخرين في عداد المفقودين [٣٧].

مما أثر بصورة كبيرة في أسعار السلع واستيرادها، وأدى إلى ارتفاع أسعار السلع المواد الغذائية وتأثر الاقتصاد الدولي على هذه الأنشطة.

وفي ٢٠١١ وحدها، قدرت منظمة «اوشينز بيوند بيراسي» تكلفة القرصنة الصومالية بستة مليارات يورو[٣٨]. وتشمل هذه التقديرات انتشار السفن الحربية واقساط التأمين التي دفعها مالكو السفن، والحراس الامنيين والفديات المدفوعة وارتفاع اسعار الفيول للسفن التجارية المضطرة لزيادة سرعتها او إطالة خط سيرها للإفلات من عملية اقتحام او من هجوم.

## مناطق تواجد القراصنة

وفي مناطق تواجد القراصنة في الصومال ظهرت هنالك شبكتان رئيسيتان للقراصنة تتمركز أحداهما في بونت لاند في شرق الصومال، وتتمركز الثانية في منطقة « مدج» الجنوبية في وسط الصومال. وأن أهم جماعة للقراصنة في بونتلاند كانت تتواجد في سواحل مناطق أيل، إلى جانب مجموعات أصغر تعمل انطلاقا من بوساسو وقندلة وبارغال وغراعد، أما شبكة « مدج» فتعمل انطلاقا من مناطق حراطيري [٣٩] وهوبيو. حسب تقرير لمراسل الجزيرة نت في الصومال نشر يوم ١٠ مارس/آذار ٢٠١٢، فإن عدد المنضمين لنشاطات القرصنة في الصومال يقدر بنحو ثلاثة آلاف شاب سنويا، تتراوح أعمارهم بين ٢٠-٣٥ سنة، وهم موزعون على أربع مجموعات ومعظمهم من خفر السواحل

السابقين، ولهم قدرات فائقة على اختطاف السفن حتى مسافة ٢٤٠-٣٠٠ ميل داخل البحار، وأحيانا ١٠٠٠ ميل حسب المكتب الدولي للنقل البحري[٤٠].

وفي يوم ١٢ أبريل/نيسان ٢٠٠٩ نشرت صحيفة صنداي تلغراف البريطانية مقالا لكبير مراسليها للشؤون الخارجية كولن فريمان الذي اختطفه قراصنة صوماليون أثناء استقصائه لظاهرة القرصنة، وورد في المقال أن عدد القراصنة الذين يمخرون عباب البحر جيئة وذهابا عند السواحل الصومالية يقدر بنحو ألفي قرصان، ينفذون ست عمليات قرصنة في الأسبوع، وكسبوا ثلاثين مليون دولار أميركي فِدًى عام ٢٠٠٨ وحده [٤١].

## سلاح القراصنة:

يستخدم القراصنة زوارق سريعة جدا تعمل انطلاقا من «سفينة أم»، وهم يملكون أسلحة رشاشة وقاذفات قنابل يدوية، وقد تكون لديهم أنظمة دفاع جوي محمولة على الأكتاف وقاذفات صواريخ «آر بي جيه». كما يملكون أجهزة تحديد الاتجاه وهواتف تعمل بنظام «جي بي أس» وبالأقمار الاصطناعية. وحسب المكتب الدولي للنقل البحري (مقره في العاصمة الماليزية كوالالمبور) فإن القراصنة الصوماليين يستخدمون قوارب صيد مجهزة للإبحار في المحيطات تصل إلى جنوب البحر الأحمر. وقد اكتشف محققون دوليون أن عصابات القراصنة تستغل المعلومات المتاحة عن سفن الشحن لتخطيط عملياتها، كما تبين أنها اشترت معدات تمكنها من متابعة المكالمات التي تُجرى من هذه السفن عبر الراديو [٤٢]

## مكافحة القرصنة واختفائها

بناء على موافقة الحكومة الصومالية الاتحادية، حيث قام المندوب الدائم للصومال في الأمم المتحدة بإرسال رسالة إلى رئيس مجلس الأمن في ٧٢ فبراير ٢٠٠٨م يبلغه فيها بموافقة الحكومة الاتحادية الانتقالية على دخول السفن الحربية الأجنبية المياه الإقليمية للصومال لقمع أعمال القرصنة والسطو المسلح ضد السفن التي تمر قبالة السواحل الصومالية. واستنادا لموافقة الحكومة الاتحادية وملاحظة لازدياد خطورة أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر قبالة السواحل الصومالية تبنى مجلس الأمن بالإجماع مشروع القرار المقدم من عدد من الدول، بناء عليه صدر القرار ١٨١٦ من مجلس في الثاني من يونيو ٢٠٠٨م [٣٤]، وهو الأول ضمن قرارات لاحقة صدرت عن مجلس الأمن عنيت بمسألة القرصنة والسطو المسلح ضد السفن قبالة سواحل الصومال. وقد تضمن هذا القرار تفويضا من المجلس لبعض الدول بدخول المياه الإقليمية للصومال للاضطلاع بمهام مكافحة القرصنة. وقرار مجلس الأمن الذي يعطي الرخصة في مكافحة القرصنة في المياه الصومالية إنما يقتصر على السفن الحربية التابعة للدول التي شملتها الموافقة من الحكومة الاتحادية في الصومال [٤٤]، أما ما عداها من الدول التي لم يشملها القرار، فإنها بالطبع يمكن لها أن تستفيد بقواعد مكافحة القرصنة التي تتضمنها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، يعني أن عملياتها تقتصر على مكافحة أعمال القرصنة في إطار منطقة أعالي البحار، دون أن يكون لها الحق في دخول المياه الإقليمية للصومال.

اسفرت تدابير مكافحة القرصنة أخيرا عن نتائج تمثلت بحمل القراصنة على التواري او اعتقال المئات منهم، لكن الجانب الاخر من الموضوع تمثل باستئناف عمليات الصيد غير الشرعي في المياه الاقليمية الصومالية. وقد أعلنت المخابرات البحرية الأميركية عن اختفاء عمليات القرصنة البحرية في منطقة القرن الإفريقي «بشكل تام»، حيث لم تتعرض أي سفينة للاختطاف في المنطقة في عام ٢٠١٣. وبحسب تقرير للمخابرات البحرية الأميركية، فإن عام ٢٠١٣ شهد هجمات على ٩ سفن فقط في منطقة القرن الإفريقي، لكن لم ينجح القراصنة في اختطاف أي من هذه السفن [٤٥]،

ويعود اختفاء ظاهرة القرصنة البحرية في القرن الإفريقي إلى عدة عوامل أبرزها تواجد العديد من القوات البحرية في المنطقة للحماية من هجمات القراصنة، وأيضا الاستعدادات والاحتياطات التي اتخذها ملاك السفن سواء بتغيير طرق الملاحة وحتى تزويد السفن بالأسلحة الضرورية لمقاومة القراصنة، وزيادة سيطرة الحكومة الصومالية على المناطق التي كانت مسرحا لنشاط القرصنة في وسط وشرق الصومال، خاصة المناطق البرية.

ويعد عملية اختفاء القرصنة في المياه الصومالية أمرا مؤقتا لأن هنالك عددا من الأمور لم تتم معالجتها بصورة جذرية حتى الآن، من بينها عدم بناء قدرات الحكومة الصومالية الاتحادية ومساعدة المجتمع الدولي لهذه الحكومة على السيطرة على مياهها الإقليمية ووقف الصيد غير الشرعي في البحار الصومالية وعمليات إلقاء النفايات في تلك المياه وهو ما استفز الشباب الصومالي سابقا على حمل السلاح، كذلك معالجة البطالة التي تزيد عن ٧٥٪ لدى الشباب الصومالي.

## آثار أنشطة القرصنة:

أدت عمليات القرصنة في المياه الصومالية إلى آثار وخيمة من بينها:

- أصبح الشباب الصوماليون يواجهون مصيرا مظلما بعد أن بات نحو ١١٤٠ قرصانا منهم يقبعون في سجون ٢١ دولة مثل المالديف والهند وتايلند وجزيرة سيشلس، لم يخضع منهم للمحاكمة سوى ١٤٠ معتقلا، حسب تصريحات أدلى بها مدير هيئة مكافحة القرصنة في الصومال محيي الدين علي يوسف في ١٣ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٣[٤٦]
- القرصنة تؤدي إلى مخاطر تلحق بـ٨٩٧٥٦ صيادا يمتلكون ١٦ ألف قارب صيد توفر ٢٨٩٠ فرصة عمل جديدة سنويا، وقد وصل الأمر إلى اختطاف سفينة صيد كبيرة طالب مختطفوها بفدية مقدارها ثلاثمائة ألف دولار.[٤٧] كما تؤدي أعمال القرصنة إلى ارتفاع أسعار السمك والثروة السمكية نتيجة لتكاليف الفِدَى المدفوعة وإجراءات تأمين سفن الصيد بأنظمة حماية تقنية.
- حسب تقرير البنك الدولي عن نشاط القرصنة في سواحل الصومال- أن هذه القرصنة تكلف سنويا ١٨ مليار دولار كضريبة خفية على التجارة البحرية العالمية، وتكلف التجارة

الصومالية ستة مليارات دولار سنويا، كما ازدادت النفقات التجارية في الصومال نفسها بـ٦ ملايين دولار سنويا[٤٨].

- زيادة رسوم التأمين على النقل البحري عبر خليج عدن عشرة أضعاف، مما قد يجبر حركة التجارة الدولية على التوقف عن المرور عبر قناة السويس وتحويل مسارها إلى طريق رأس الرجاء الصالح بزيادة تكلفة التشغيل بثلاثين ألف دولار يوميا، وهو ما سيشكل كارثة اقتصادية كبيرة لما يمثله ذلك من تبعات مالية مرهقة للاقتصاد العالمي.
- ارتفاع أسعار النفط وتكاليف شحن السلع المصنوعة في آسيا والشرق الأوسط، مما يؤدي لارتفاع السلع الاستهلاكية نظرا لارتفاع كلفة الوقود والتأمين والزمن الإضافي للرحلات.
- احتمال حدوث كارثة بيئية ضخمة إذا تسبب القراصنة في إتلاف إحدى ناقلات النفط أو الغاز التي تمر عبر خليج عدن.
- إتاحة الفرصة لدخول أفراد من «شبكة إرهابية» إلى هذا الميدان يكون هدفهم إغراق سفينة كبيرة عند مدخل باب المندب أو قناة السويس، أو أي مكان آخر في المياه الإقليمية أو الدولية، لأن همهم هو «إحداث أكبر قدر من الأضرار» وليس طلب فدية مالية كما هو شأن القراصنة الحاليين الذين يسعون للربح وليس «الإرهاب".[٤٩]

## نتائج الدراسة

في الختام توصلت الدراسة إلى أن هنالك عدد من الأسباب أدت إلى ظهور القرصنة في الصومال، من بينها:

- غياب الحكومة المركزية لأكثر من عقد الزمان مما سهل ظاستباحة القطر الصومالي من قبل الأطراف الخارجة عن القانون.
- دخول سفن الصيد الأجنبية وإلقاء النفايات السامة في المياه الصومالية.
- تدهور الأوضاع الأمنية في البلاد وعدم تسوية النزاعات لفترة طويلة.
- عدم اضطلاع المجتمع الدولي والدول الشقيقة والصديقة للصومال لمسؤولياتهم تجاه الصومال.
- التدخلات الخارجية السالبة للشأن الداخلي في الصومال مما أطال أمد الأزمة الصومالية.

## أما النتائج التي نتجت عن أعمال القرصنة فهي:

- نهب وتدمير الثروة السمكية للصومال.
- تدمير البيئة البحرية وقتل الأحياء والنباتاتات البحرية في المياه الصومالية بسبب إلقاء النفايات السامة.
- قطع أرزاق الصيادين الصوماليين وجعل الآف الشباب عاطلين عن العمل بعد تدمير زوارقهم وشباكهم.

## توصيات الدراسة

توصي الدراسة على مساعدة على تحقيق الآتي:

١. تسوية منازعاته الداخلية وتحقيق المصالحة الشاملة وإنهاء الأزمة الصومالية عبر عقد اجتماعي سياسي الذي هو عبارة دستور يؤكد قسمة السلطة والثروة على أساس المواطنة ويتيح فرص متساوية أمام جميع المواطنين.
٢. بسط هيبة الدولة في كل ربوع الصومال وتوفير الإمكانيات اللازمة لتحقيق ذلك.
٣. بناء الصومال لقواته الأمنية المختلفة من جيش وشرطة وأمن، حتى يتمكن من بسط

سيطرته على كل مساحاته وأجوائه وحماية مياهه الإقليمية من الصيد غير القانوني وإلقاء النفايات السامة.

٤. بناء الصومال لقواته البحرية من جديد، حتى يتمكن هذا البلد من حماية مياهه الإقليمية وثرواته البحرية.

٥. خلق فرص عمل للشباب والحد من البطالة التي تجتاح الصومال والتي تبلغ، ٦٧٪.

٦. ضرورة التنسيق بين الصومال والدول العربية المشاطئة للبحر الأحمر وخليج عدن.

٧. عقد مؤتمر دولي وآخر عربي لإعادة إعمار الصومال.

٨. جلب الاستثمارات العربية نحو الصومال، سواء في مجالات الزراعة والثرواته المعدنية والبحرية وإنشاء الموانى البحرية التجارية مما يجلب النفع للجميع.

## هوامش دراسة البحر الأحمر

١. محمود يوسف موسى، القبيلة وأثرها في السياسة الصومالية (١٩٦٠-١٩٩٧م)، الإصدارة ٣٧، دار جامعة إفريقيا العالمية، ٢٠٠٠م، ص:١٧.

٢. د. محاسن عبد القادر حاج الصافي، المسألة الصومالية في كينيا، (الخرطوم: دار هايل للطباعة والنشر، ١٩٩٨م)، ص:١.

٣. د. مهند النداوي، الاتحاد الإفريقي وتسوية المنازعات (دراسة حالة الصومال)، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٥م، ص:٦٦.

٤. المصدر السابق، الصفحة نفسها.

٥. الرئيس الصومالي حسن شيخ محمود ( في محاضرة قدمها عن الصومال، في قاعة إفريقيا للمؤتمرات بجامعة إفريقيا العالمية بالسودان)، الخرطوم: الخميس،٤١ أبريل ٢٠١٦م.

٦. د. أبشر الإمام الأمين، الموقع الجغرافي للصومال وأثره في بنائه السياسي (دراسة منشورة في موقع في منتدى الجغرافيون العرب – الجغرافيا السياسية، بتاريخ: ١١/٦٠/٢١٠٢م، ص:٤. الرابط: http://www.arabgeographers.net/vb/threads/arab16346.

٧. د. مهند النداوي، الاتحاد الإفريقي وتسوية المنازعات، مصدر سابق، ص:٦٦.

٨. علي الصديق خوجلي، «النظم السياسية والصراعات البينية في القرن الأفريقي» الخرطوم: مجلة الدفاع العربي الإفريقي،(دورية علمية استراتيجية متخصصة، تصدر عن إدارة البحوث العسكرية المشتركة)، العدد(٢٧) ديسمبر ٨٠٠٢م، ص:٥٢.

9. POPULATION ESTIMATION SURVEY 2014, OCTOBER 2014 ,FOR THE 18 PRE-WAR REGIONS OF SOMALIA, United Nations Population Fund, Somalia Country Office, Block P, Level 2, UN Complex, UN Avenue Gigiri,P.O. Box 28832 – 00200, Nairobi, Kenya. P:21.

10.10. Op.cit.

١١. د. مهند النداوي ، مرجع سابق، ص:٧٣,١٠.
١٢. المصدر نفسه، ص ص:٧٣.
13. عبد الله جودح بري (وزير التربية والتعليم العالي في الحكومة الفيدرالية الصومالية) ، في لقاء مع الجالية الصومالية في لندن، ٢٤ يناير ٢٠٢٠م.
١٤. د. الأمين عبد الرازق، التدخلات الخارجية وأثرها على الاستقرار في الصومال ( ١٩٩١-٢٠٠٢)، ( الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة المحدودة) ، ٢٠٠٦م، ص:٢٧.
١٥. د أمين محمد قائد اليوسفي، اليمن والقرن الإفريقي: التاريخ والتوجهات، صنعاء: مركز عبادي للدراسات والنشر،١٤٢٩هـ /٢٠٠٨م،ص:١٥ .
١٦. المصدر السابق نفسه، ص:١٦.
١٧. د. الأمين عبد الرازق، مرجع سابق، ٢٨.
١٨. الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية « قراءة في أوضاع الصومال في القرن الإفريقي وأثرها على أمن البحر الأحمر بتاريخ: ١٥/٠٨/٢٠١٩م. الرابط: https://www.politicsdz.com/%D٩-٨A%D٩%٨١%D٩%-A٩%DA%A١%٨%AV%DA%B١%DA%٨٢%
١٩. UNIAN,Russia to build military base in Somalia,Friday, January ٣١,٢٠٢٠, الرابط https://hiiraan.com/news٤/٢٠٢٠/Jan/١٦٦٩٨١/russia_to_build_military_base_in_somalia_%E٢%٨٠%٩٣_media.aspx.
٢٠. أحمد عوض عيسى، وزير الخارجية الصومالي، في لقاء مع صحيفة «الشرق الأوسط»، الأحد - ٢٤ جمادى الأولى ١٤٤١ هـ - ١٩ يناير ٢٠٢٠ مـ رقم العدد [ ١٥٠٢٧]، الرابط: https://aawsat.com/home/article/٢٠٨٩٤٦١/%D٨%D٩%B٢%DA%٨٨%D٩%AV%٨A% -A٩%٨A%DA%AC%D٩%DA%B١%DA%AV%AE%DA%DA%٨٤%D٩
٢١. المصدر السابق، العدد نفسه.
٢٢. سورة الكهف، الآية رقم:٧٩.
٢٣. د. سهام عز الدين جبريل، ظاهرة القر/صنة على السواحل الصومالية وخليج عدن (دراسة في الأبعاد والتداعيات الإقليمية والدولية)، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، ٢٠١٥م، ص:٢٢.
٢٤. المصدر نفسه، ص: ٢٣.
٢٥. المصدر السابق، الصفحة نفسها.
٢٦. المصدر والصفحة نفسها.
٢٧. د. عادل عبد الله المسدي،( أستاذ القانون الدولي العام المساعد في كلية الحقوق- جامعة بني سويف)، أعمال القرصنة قبالة السواحل الصومالية وإجراءات مكافحتها في ضوء قواعد القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن، القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠١٠م، ص:١٨.
٢٨. المصدر السابق نفسه، ص:٦٢.
٢٩. بحث في بي بي سي ( القسم العربي)، « القرصنة البحرية الظاهرة تنحسر في

الصومال بتاريخ: ١١ ديسمبر ٢٠١٨م.، الرابط: https://www.bbc.com/arabic/world-٤٦٥٢٦٤٨٧

٣٠. د. سهام عز الدين جبريل، ظاهرة القرصنة على سواحل الصومال وخليج عدن، مصدر سابق، ص: ١٢.

٣١. المصدر نفسه، ص:١٠٧.

٣٢.الجزيرة نت، القرصنة الصومالية، بتاريخ: ٢٢/٠٦/٢٠٠٥م، ص: ١٦، الرابط: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/issues/٢٠١٥/٦/٢٢/%D٨٤%D٩%AV%D٨%A%D٨%٨٦%D٩%B٥%D٨%B١%D٨%٨٢%D٩%.

٣٣.د. سهام عز الدين جبريل، مصدر سابق، ص:١٠٩.

٣٤.د. عادل عبد الله المسدي، أعمال القرصنة قبالة السواحل الصومال وإجراءات مكافحتها، مصدر سابق، ص:٦٢.

٣٥.المصدر السابق نفسه، ص:٦٥.

٣٦. JAMES CAPONIT, US Department of Transportation , Maritime Administration, The Ongoing Piracy Problem in the Waters off of Somalia, May, ٢٠٠٩ ,٥, https:cmsV.dot.gov/testimony/ongoing-piracy-problem-waters-somalia.

٣٧. Abid

٣٨. جريدة الرياض السعودية، الصومال: « اختفى القراصنة.. لكن القرصنة مازالت تراود الأذهان»، الأربعاء ٦ رجب ١٤٣٧ هـ - ١٣ أبريل ٢٠١٦م - العدد ١٧٤٦٠. الرابط: http://www.alriyadh.com/١١٤٦٣٣٧

٣٩. د. عادل عبد الله المسدي، مصدر سابق، ص: ٦٦.

٤٠.الجزيرة نت، القرصنة الصومالية، مصدر سابق، ص:٢.

٤١. المصدر والصفحة نفسها.

٤٢.المصدر نفسه، ص:٤.

٤٣.د. عادل عبد الله المسدي، مصدر سابق، ص ص:٧١-٧٢.

٤٤.المصدر نفسه، ص٨٧.

٤٥.أحمد فؤاد، « اختفاء قراصنة القرن الإفريقي في ٢٠١٣م»، قناة سكاي نيوز، أبو ظبي الإمارات، بتاريخ: 28 l ديسمبر ٢٠١٣ - ٥٤:٩٠ بتوقيت أبوظبي. الرابط:

46. https://www.skynewsarabia.com/world/509122-%D8%A7%D8%AE%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%A1-%D9

٤٧. الجزيرة، نت، القرصنة الصومالية، مصدر سابق، ص: ٤.

٤٨.المصدر السابق، ص: ٨.

٤٩.المصدر ، والصفحة نفسها.

٥٠.المصدر نفسه، ص: ١٠.